

Distr.: Limited  
20 September 2011  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثامنة والخمسون

جنيف، ١٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

## مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

اللجنة الثانية للدورة

٢	..... موجز الرئيس
٢	..... التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة

## موجز الرئيس

### اللجنة الثانية للدورة

#### التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١- تركزت مداورات مجلس التجارة والتنمية في إطار هذا البند من جدول الأعمال على تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١١، بعنوانه الفرعي: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة. وأشار إلى أن لتقرير هذا العام مغزى خاصا لسببين هما: أولاً، أنه نُشر بالاشتراك بين أمانة الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وثانياً، أنه تناول التصنيع، الذي يعدّ جوهرية بالنسبة للتصدي للبطالة المتفاقمة في أفريقيا. وكانت الرسالة الأساسية للتقرير هي أن أفريقيا بحاجة إلى سياسة صناعية عامة تحفز التحول الهيكلي وتخلق فرص العمل وتحد من الفقر في المنطقة. واستند التقرير إلى تقرير عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، ومثل استمراراً لأعمال الأونكتاد في مجال بناء القدرات الإنتاجية في أفريقيا.

٢- وتتطلب السياسة الصناعية العامة الجديدة المقترحة من الدولة أن تقدم الدعم إلى أصحاب المشاريع، على أن تُخضعهم، مع ذلك، للمساءلة. وتدعو أيضاً إلى إقامة آليات ذات مصداقية للرصد والتقييم والحوار مع القطاع الخاص. وتشمل التوصيات السياساتية الأخرى الواردة في التقرير النهوض بالابتكار العلمي والتكنولوجي، وإقامة ترابط فيما بين قطاعات الاقتصاد المحلي، وتطوير القدرات الحكومية، وتعزيز تنظيم المشاريع، وتوطيد التكامل الإقليمي، وصون الاستقرار في المنطقة.

٣- ورحّب العديد من المشاركين بالتوصيات الواردة في التقرير، وأعربوا أيضاً عن تقديرهم للأونكتاد واليونيدو لما تضمّنه التقرير من عمل تحليلي شامل وممتاز. وطلب عدة مشاركين إلى الأونكتاد أن يترجم التقرير إلى اللغة الإسبانية لتيسير نشره في بلدان أمريكا اللاتينية.

٤- وشدد العديد من المشاركين على أهمية إدماج التنمية الزراعية في الاستراتيجيات الصناعية لكفالة تحقيق نمو شامل. واعتُبر أن الترابط بين الزراعة والصناعة أمر جوهري، لاسيما بالنسبة لأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، حيث يشغل جزء كبير من القوة العاملة في الزراعة. ومن هذا المنطلق، شدد المشاركون على الحاجة إلى وضع سياسات صناعية مناصرة للعمالة في أفريقيا.

٥- وبيّن بعض المشاركون أن أفريقيا بحاجة إلى موارد ثابتة يمكن التنبؤ بها لتمويل التصنيع والتنمية الطويلة الأجل. وتعتمد أفريقيا بشدة على مصادر التمويل الخارجية التي

تتسم بتقلبات شديدة. ويزيد الاعتماد على موارد التمويل الخارجية من تقلبات الاقتصاد الكلي ويجعل البلدان الأفريقية عرضة للصدمات الخارجية. وأشار إلى مخرج للبلدان الأفريقية يمكنها من الحد من اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية، وهو تعزيز تعبئة الموارد المحلية، الذي يتطلب بدوره بناء قدرات إنتاجية، بما في ذلك القدرات الصناعية. وفي ذلك السياق، حث المشاركون الأونكتاد على الاستمرار في أبحاثه المتعلقة بالتنمية الأفريقية، على أن يُراعى بوجه خاص المسائل المتصلة بالتحول الهيكلي، والتنوع الاقتصادي، والسياسات الصناعية والتجارية في ظل بيئة عالمية متغيرة، والتكامل الإقليمي، وتعبئة الموارد المحلية.

٦- وشجع المشاركون البلدان الأفريقية على الاستفادة من التجارب والدروس المستخلصة من مناطق أخرى، مثل آسيا وأمريكا اللاتينية. واعتُبر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، علاوة على التكامل الإقليمي، وسائل مهمة للنهوض بالتنمية الصناعية في أفريقيا، وساد الرأي بأنه ينبغي اعتبارها مكملات للشراكات بين بلدان الشمال والجنوب.

٧- وأقر العديد من المشاركين بأهمية، بل ضرورة، تعزيز المبادرات التي تتخذها المنظمات الإقليمية في أفريقيا، ولاسيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخطة تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، لدفع تنميتها الصناعية.

٨- واعتُبر الاتساق بين السياسات التجارية والسياسات الصناعية أمراً جوهرياً. واستُشهد بانحسار حيز السياسات بسبب قواعد التجارة الدولية الناشئة على أنه مصدر قلق، وتساءل العديد من المشاركين عما إذا كان باستطاعة أفريقيا أن تمتلك استراتيجيات صناعية ناجعة، بالنظر إلى قواعد التجارة الدولية الراهنة. وفي ذلك الصدد، أشار بعض المشاركين إلى أنه ينبغي للسياسات الصناعية أن تراعي الحقائق التي تفرضها العولمة، على أن يُنظر أيضاً إلى العولمة على أنها لا تطرح التحديات فحسب، بل تجلب الفرص إلى أفريقيا.

٩- وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن التصنيع لا يتحدد بخيرات البلد المحلية لوحدها، بل إن السياسات الحكومية مهمة أيضاً في تحديد المسارات والاستراتيجيات الصناعية ذات الجدوى. وفي ذلك الصدد، ضُرب المثل بكل من مملكة ليسوتو التي لديها قطاع نسيج قوي، مع أنها لا تزرع القطن، وسويسرا التي لديها صناعة شوكولاتة ذات قدرة تنافسية عالية، رغم أنها لا تزرع الكاكاو.

١٠- ودفع العديد من المندوبين بأنه ينبغي تشجيع التجارة الأفريقية البيئية من أجل خلق أسواق للمنتجات الصناعية الأفريقية. وينبغي أيضاً أن تُستكشف الأسواق المحلية والإقليمية والدولية في إطار تدابير تطوير التجارة والتوسع التجاري، ضمن السياسات الصناعية العامة. واعترف المشاركون بدور الخدمات الحديثة في العملية الإنمائية. وأبرز العديد من المشاركين أيضاً مدى أهمية توقيت أو ترادف السياسات العامة والاستراتيجيات الصناعية.

١١ - وشدد المشاركون أيضا على "هجرة الكفاءات" والهروب المفرط لرؤوس الأموال باعتبارهما عاملين يعيقان التنمية الصناعية.

١٢ - واقترح على الأونكتاد واليونيدو أن يُعدَّا برامج لبناء القدرات، بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية، من قبيل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، لمساعدة البلدان الأفريقية على بلورة سياسات عامة صناعية وتنفيذها.